بعد مؤشرات التهدئة التي كانت تلوح في الأفق

أجواء تأزيمية جديدة بين السلطتين

العارضي معلنا عزمه استجواب الخالد : لم ألق منه إجابة واضحة حول ملف «العفو»

مساعد العارضي

بدر الداهوم

ثامر السويط

عبدالكريم الكندري

- الكويت التي قادت مصالحة خليجية حكومتها غير قادرة على أن تتصالح مع شعبها
- إذا كنت يا صباح الخالد يهمك هذا الكرسي فأنا قلتها منذ أول يوم إنني مستعد أن أبيعه
- الداهوم : أعلن تأييدي لأي استجواب يقدم لرئيس الوزراء الذي خالف إرادة الشعب الكويتي
- السويط : نحن مع المساءلة قطعا وليس لدينا سوى «أجندة» وطنية تنحاز للحق وللناس
- عبدالكريم الكندري : لا تعاون مع من تستر على قضايا الفساد وقبل بالتجسس على المواطنين
- بوصليب : بما أن الحكومة غير جادة بمعالجة ملف العفو فأعلن تأييدي لاستجواب الخالد
- حمدان العازمي : التعاون مع أي حكومة مرهون بإقرار القوانين الشعبية

يبدو أن الساحة السياسية في البلاد على موعد مع التسخين من جديد ، فبعد مؤشرات التهدئة التي كانت تلوح في الأفق ، ظهرت بالأمس بوادر أزمة تعاون جديدة بين السلطتين .

في هذا الإطار أعلن النائب مساعد العارضي عن عزمه استجواب رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد، موضحا أنه حاول التواصل معه بشأن قضية العفو ولم يلق منه إجابة واضحة حول هذا الملف.

وقال العارضي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة « من أول يوم بعمر هذا المجلس كان هدفي وطريقي واضح والأجندة التي أحملها واضحة وهي قضايا الشعب وقانون العفو».

وبين أنه «حاولت أن أتواصل واستخدم جميع الطرق وقابلت صباح الخالد وعرضت عليه قانون العفو ولكن للأسف لم أجد منه أي تجاوب وأيدت الاستجواب بعد ذلك وعدم التعاون معه وقدم استقالته».

وأضاف « رئيس الوزراء عاد بتكليف جديد برئاسة حكومة جديدة، وقلت قبل يومين إنه إذا صباح الخالد يريد التعاون معنا بقضايا الشعب وأهمها قانون العفو سنتعاون معه».

وأشار إلى أنه « للأسف مر يومان وأحاول أن أتواصل معه ولم أجد أي إجابة ولذلك أعلن عن استجوابي لرئيس الوزراء لأن هذه الحكومة لا تستحق التعاون معها».

واستغرب العارضي أن الكويت التي قادت مصالحة خليجية افتخر بها الشعب أمام دول العالم، بينما حكومته غير قادرة على أن تتصالح مع شعبها وأبناء وطنها الذين تهجروا بسبب قضايا رأي وبسبب دفاعهم عن المال العام.

وقال معقبا «من لا يستطيع إدارة هذه الملفات أو يتصالح مع شعبه لا يستحق أن يدير حكومة».

وأضاف» إذا كنت يا صباح الخالد يهمك هذا الكرسي فأنا قلتها منذ أول يوم إنني مستعد أن أبيع الكرسي من أجل قضايا الشعب ومن أجل العفو عن إخواننا الموجودين خارج البلد».

من جهته أعلن النائب بدر الداهوم عن تأيده لاستجواب العارضي ، وغرد قائلاً على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»

«أعلن تأييدي لأي استجواب يقدم لرئيس الوزراء المرتاح الذي خالف إرادة الشعب الكويتي من أول جلسة».

من جهته قال النائب ثامر السويط عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» «نحن مع الاستجواب قطعا ودون أدنى تردد، وليس لدينا سوى «أجندة» وطنية تنحاز للحق وللناس، وإن كنا أسقطناه كمجموعة أول مرة، فلا بد من التكاتف من قبل الجميع لإقصاء من لا يحترم إرادة الأمة

بدوره قال النائب فارس العتيبي على «تويتر» «لا تحصين لرئيس الوزراء

الأسباب التي تم تأيدنا لعدم التعاون معه قائمة ، لذلك اعلن تأييدي الأستجواب»

من ناحيته قال النائب عبدالكريم الكندري «لا تعاون مع من تستر على قضايا الفساد وقبل بالتجسس على المواطنين ومن كان شاهداً على استنزاف الثروة ومع من ضرب الارادة الشعبية عرض الحائط».

وأضاف «أما عن القوانين.. فمن يملك الأغلبية يملك تمريرها.. لكن من كان أصلاً للمشكلة لن يكون سبباً في الحل».

من جهته قال النائب سعود بوصليب بما ان قضية العفو هي من القضايا الأساسية عندي، وبما أن الحكومة غير جادة بمعالجة هذا الملف، وكنت قد سبق وأيدت الأستجواب الأول وأيدت بيان الأخوة النواب الـ 7 بمعارضة التحصين لمنصب الرئيس واليوم، أعلن تأييدي للاستجواب المقدم من النائب الفاضل مساعد العارضي ضد رئيس مجلس الوزراء.

بدوره قال النائب مبارك الحجرف إن التعاون مع صباح الخالد وأد لقانون العفو، وإباحة للتجسس على الناس وإهانة للمؤسسة التشريعية لذلك أعلن تأيدي لاستجواب رئيس الوزراء لأن التعاون مع صباح الخالد هو تهاون بالأمة وإرادتها.

من جهته قال النائب حمدان العازمي إن التعاون مع اي حكومة مرهون بإقرار القوانين الشعبية، وأهمها العفو الشامل وقانون الانتخاب والغاء قانون الجرائم الالكترونية.

وأضاف «بما أن رئيس الوزراء يتجاهل هذه القوانين لذا سأكون اول الموقعين على كتاب عدم التعاون معه وتأييد اي استجواب يقدم له».

سعود بوصليب

حمدان العازمي

الصالح للمدلج : ما أسباب التضخم في أسعار السلع والخدمات؟

هشام الصالح

وجه النائب د. هشام الصالح سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج، عن أسباب التضخم في أسعار السلع والخدمات.

وطلب النائب في سؤاله إفادته وتزويده بالآتي:

1- هل يوجد لدى وزارة التجارة والصناعة أي توجه نحو تقليل سلة المؤن الغذائية المدعومة للمواطنين؟ وما تكلفة الدعوم لكل من المواطنين أو غيرهم ممن تصرف لهم؟ يرجى تزويدي ببيان تفصيلي للتكلفة الإجمالية لتلك الدعوم وتوزيعاتها حسب تصنيفاتها المختلفة.

2- ما أسباب التضخم في أسعار السلع والخدمات؟ وما الإجراءات المتخذة للحد من تلك الزيادات؟

3- هل سبق للسيد الوزير العمل في أي لجنة تتصل أعمالها بخطة التنمية منذ عام 2010 حتى قبل توليه المنصب الوزاري؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان هذه اللجان أو الفرق والأعمال التي قامت بها والمكافآت المصروفة لأعضائها.

4- هل سبق للسيد الوزير أنه كان طرفا في علاقة تعاقدية مع أي جهة في القطاع الخاص؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تحديد تلك الجهة وطبيعة نشاطها.

5- صورة ضوئية من جميع قرارات التعيين أو الاستعانة بخدمات المستشارين في مكتب الوزير منذ توليه المنصب الوزاري حتى تاريخ ورود هذا السؤال مشفوعة بسيرتهم الذاتية وقيمة المكافأة الشهرية المصروفة لهم والتفويضات الممنوحة لهم والاختصاصات المنوطة بهم ومقار أعمالهم سواء في القطاع العام أو الخاص.

مؤكداً أن القول بها مجرد أكذوبة

المناور : أدعو وزير المالية إلى مناظرة أمام الشعب ليعرف حقيقة عجز الموازنة

أسامة المناور

طالب النائب أسامة المناور بإعادة صياغة قانون الميزانية بما يتوافق مع الدستور، على أن تكون الموازنة شاملة جميع الإيرادات والمصروفات لكي يعرف الشعب ما له وما عليه.

وأوضح في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن «المادة ١٤٠ من الدستور، تتحدث عن إعداد ميزانية شاملة للدولة بالإيرادات والمصروفات، ولكن ما يجري الآن هو تقسيم لميزانيات عدة منها جهات مستقلة وميزانيات جهات ملحقة بينما الميزانية العامة تختص فقط بنحو 37% من إجمالي الدخل على مستوى الدولة».

واعتبر أن تصريحات وزير المالية وعدد من المسؤولين الحكوميين خلال الأيام الماضية عن عجز الموازنة المقبلة بما يوازي ١٢ مليار دينار، ونمو صندوق الأجيال القادمة أمر يحتاج إلى توضيح.

ودعا المناور وزير المالية إلى مناظرة أمام الشعب الكويتي ليعرف حقيقة عجز الموازنة، معتبراً أن العجز مجرد أكذوبة .

وتساءل المناور» من يملك صندوق الأجيال الاستثماري أليس الشعب الكويتي ؟»، مؤكدا أن الحكومة مستمرة منذ عقود بتطبيق آلية تجعل ٣٧ % من دخل الدولة هو ميزانية الكويت وبمجرد أن ينخفض هذا الدخل يصرخون من أن هناك عجزا في الموازنة.

ولفت إلى أن المسألة خطيرة ويجب أن تحسم وألا تكون بحلول ترقيعية مثل فرض الضرائب وزيادة الرسوم وإلغاء الدعوم والتي يرفضها جميع النواب، بل إن الحل المثالي موجود ومنصوص عليه في الدستور بنص المادة ١٤٠ من الدستور.

ورأى أن وضع الميزانية الحالي غير قانوني وغير دستوري وأنه آن الأوان لتغييره بتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور.

وقال «إذا كان المراد من الترويج لعجز الموازنة اللجوء إلى تقليص بعض الامتيازات التي يحصل عليها المواطن وإلغاء الدعوم وزيادة الرسوم فهذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلا».

وبين أن « معدل أرباح الصناديق وشركات النفط ونموها خلال الفترة الماضية أكثر من ممتاز ولكن مسألة الحديث عن العجز «مجرد تلاعب بالحسبة».